

الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط (دراسة تحليلية للفترة 2000-2020)

Fiscal sustainability in Algeria under oil price fluctuations (Analytical study for the period 2000-2020)

بوعيشاوي مراد*¹، غزالي عماد²

¹مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية (الجزائر)، bouaichaoui.mourad@univ-medea.dz

²جامعة المدية (الجزائر)، rezazi.imad@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2021/10/21 تاريخ القبول: 2021/11/17 تاريخ النشر: 2021/12/01

ملخص:

هدفت الدراسة الى تحليل الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 2000-2020، باستخدام مختلف مؤشرات الاستدامة المالية سيما مؤشر الدين العمومي ومؤشر الفجوة الضريبية ومؤشر العجز الموازي. حيث توصلت نتائج الدراسة الى أن الجزائر تعاني من هشاشة الاستدامة المالية بسبب تأثر موارد ميزانية الدولة بصدمات اسعار النفط، آخرها الصدمة المزدوجة لانخفاض الطلب وانتشار وباء كورونا كوفيد 19، مما جعل السلطات تراجع سعر برميل النفط المعتمد في ميزانية الدولة من 50 دولار الى 30 دولار للبرميل، وتصدر قانون مالية تكميلي لسنة 2020 تهدف من وراءه الى تقليص النفقات العمومية، ومنه يوصي البحث بإيجاد نموذج اقتصادي جزائري جديد يضمن التمويل الدائم للاقتصاد من خلال زيادة الجباية العادية لتغطية النفقات العمومية.

الكلمات المفتاحية: صدمات اسعار لنفط، استدامة مالية، دين عمومي، عجز موازي، فجوة ضريبية.

تصنيف JEL: O49، H61، E 62

Abstract:

The study aimed to analyse Algeria's fiscal sustainability under oil price fluctuations for the period 2000-2020, using various indicators of fiscal sustainability, notably the Public Debt Index, the Tax Gap Index and the Balance Deficit Index.

The results of the study found that Algeria suffered from a vulnerability to fiscal sustainability owing to the vulnerability of State budget resources to oil price shocks, most recently the double shock of low demand and the spread of the Corona Cofed 19 epidemic, which caused the authorities to reduce the price of the State budget barrel of oil from \$50 to \$30 per barrel, and to enact a supplementary 2020 fiscal law aimed at reducing public expenditure. The research recommends the creation of a new Algerian economic model that ensures permanent financing of the economy by increasing the normal collection of public expenditures.

Keywords: oil price shocks. fiscal sustainability, public debt, budget deficits, tax gap.

JEL Classification Codes: O49, H61, E 62

I. مقدمة:

على مدى العقود الماضية، انعكست تقلبات أسعار النفط الخام، وبشكل متكرر، على دورات الازدهار والكساد في معظم البلدان النفطية، فالتذبذبات الحادة التي شهدتها اسواق النفط الدولية مؤخرا عززت من دور السياسة المالية في امتصاص وتلطيف حدة الصدمات النفطية وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط ، حيث كان آخر هذه الصدمات ،الصدمة مزدوجة لانخفاض الطلب وانتشار وباء كورونا -كوفيد 19 -، وكانت الخسائر كبيرة جدا ، خاصة منذ بداية شهر مارس 2020 ، حيث سجل سعر الخام الجزائري ما قدره 64.60 دولار أمريكي للبرميل في شهر جانفي 2020 لينخفض الى 31.29 دولار أمريكي في شهر مارس ، مما حتم على الجزائر إصدار قانون مالية تكميلي لسنة 2020، تهدف من خلاله الى مراجعة السعر المرجعي لبرميل النفط وتخفيضه الى 30 دولار بدل 50 دولار و المعتمد منذ سنة 2017 بموجب احكام قانون المالية لهذه السنة بغية الحفاظ على استدامة مالية الدولة .

حيث تبقى الجزائر من بين الدول النفطية التي يظل فيها النفط يحتل مكانة هامة في اقتصادها ، إذ بلغت صادراته سنة 2019 ما يقارب 13494 مليون دولار ، كما أنه ساهم في تركيبة الناتج المحلي الخام بحوالي 34 % كمتوسط للفترة الممتدة بين سنة 2000 الى سنة 2020 ، و يمثل ما يقارب 97.39 % من الصادرات ،بالمقابل عرفت النفقات العمومية ارتفاع من حوالي 1178.12 مليار دينار سنة 2000 الى حوالي 7372.71 مليار دينار سنة 2020 أي بارتفاع يقدر بحوالي سبعة مرات ، علما أن هذه النفقات يتم تمويلها بحوالي 37 % من الجباية البترولية ،وهذا كنسبة متوسطة من سنة 2000 الى 2020 ، ضف الى ذلك نوعية بعض النفقات صعبة التخفيض أو الالغاء مثل التحويلات الاجتماعية والتي قدرت في قانون المالية لسنة 2020 بـ: 1847.52 مليار دينار أي بنسبة 23% من ميزانية الدولة كما مثلت نسبة 8.4% من الناتج الداخلي الخام(وزارةالمالية، 2020/ 2021، صفحة 18) ، وهو ما يرفع من حجم التحدي لتحقيق استدامة مالية للدولة

هذه الوتيرة لتزايد النفقات العمومية ، قابلها تذبذب في إنخفاض و إرتفاع أسعار النفط في الاسواق الدولية ، كل هذا أثر على توازن الميزانية العامة للدولة مسجلة بذلك عجوزات مالية من سنة الى أخرى ،سيما منذ سنة 2014،حيث لجأت الجزائر إلى رفع وتيرة التقشف في موازنتها السنوية، إلى أن وصلت إلى الموازنة الأكثر تقشفاً في تاريخها سنة 2020 ، وهذا بسبب الازمة المزدوجة لانخفاض الطلب وانتشار وباء كورونا -كوفيد 19 ، حيث قام السيد الوزير الاول بإصدار تعليمية تحت رقم 127 بتاريخ 2020/03/29 يؤكد فيها على الاثر الاكيد لهذه الازمة المزدوجة على استدامة ميزانية الدولة ،مما يحتم على الجزائر أن تستشرف للمستقبل ، باتخاذ إجراءات استعجالية لإنقاذ اقتصادها من الانهيار، عبر حزمة من القرارات الهادفة لتحسينه، خصوصا من تآكل احتياطات الصرف، والبحث عن ملذات اقتصادية لصادراتها تعوض بها جزءا من خسائرها الناجمة عن تداعيات كورونا وتراجع أسعار النفط ، هذا بما يتوافق والارشادات التي أصدرها صندوق النقد الدولي من خلال مذكرة تشمل كيفية إعداد الميزانية للسنة المالية 2021 لجميع البلدان بسبب حالة عدم اليقين غير المسبوقة الناجمة عن جائحة كوفيد- 19 ،والتي تضمنت توصيات لإعداد الميزانية العامة من منظور متوسط الأجل بهدف تحقيق استدامة مالية للدولة

وعليه تمثل دراسة وتحليل الاستدامة المالية للدولة في ظل صدمات أسعار النفط أمر بالغ الأهمية ،لإنجاح و اعطاء فعالية للسياسة المالية خصوصا مع ما تشهده الميزانية العامة من انخفاض لإيراداتها وتقلبات مستمرة تنتاب الاسواق الدولية لأسعار النفط ، ويرجح حاليا أن تستمر المستويات المنخفضة لأسعار النفط لفترات طويلة مما يحتم على الجزائر أن تجري تعديلات على سياسات الإنفاق والايادات لضمان استدامة أوضاع المالية العامة ، وتحقيق العدالة بين الأجيال

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية : هل حققت الجزائر استدامة مالية في ظل صدمات اسعار النفط للفترة 2000-2020، وماهي الاجراءات المتخذة في سبيل تحقيق ذلك ؟

للإجابة على اشكالية الدراسة ،نقوم بصياغة الفرضية التالية ، العجز الموازي و الدين العام في الجزائر مرتبطان بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية.

و نهدف من خلال هذه الدراسة الى البحث في تحليل أثر تقلبات اسعار النفط على الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020 ، ومدى ارتباط رصيد الميزانية والدين العام بالجباية البترولية ، وذلك من خلال تقييم تطور هيكل الإيرادات العامة، والنفقات العامة و تحديد أوجه الاختلالات الرئيسية التي تواجه المالية العامة، و تقييم مدى استدامة المالية العامة في ظل تراجع إنتاج النفط ، و محدودية الموارد الضريبية. للخروج في النهاية بمقترحات من شأنها تعزيز الاستدامة المالية بالجزائر . حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي ، من خلال عرض بعض مؤشرات الاستدامة المالية وكذا تقلبات اسعار النفط في السوق الدولية لفترة الدراسة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2020 ومحاولة تحليل العلاقة بينهما ،وهذا انطلاقا من احصاءات ومعطيات مالية مصرح بها من طرف وزارة المالية وبنك الجزائر.

الدراسات السابقة:

- دراسة (م،م، علي خالد عبد الله ،2020) ، بعنوان "تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة من 2003-2017" ، والتي هدفت الى سبل تحقيق الاستدامة المالية في العراق بين متطلبات السياسة المالية وشروط مؤسسات التمويل الدولية في العراق للمدة 2003 الى 2017 ، وتوصلت الدراسة من خلال نتائج تحليل مؤشرات الاستدامة المالية على عدم تحقيق استدامة مالية للعراق للفترة المدروسة.

-دراسة (أوكيل ،2018) بعنوان مؤشرات الاستدامة المالية بالجزائر خلال الفترة 1990/2016، والتي هدفت الى تشخيص الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 1990/2016 وتحديد الاختلالات التي تواجهها، وإعطاء مجموعة من الخيارات المستقبلية ، وقد توصلت الدراسة الى هشاشة الاستدامة المالية بالجزائر بسبب ارتباطها بالإيرادات النفطية ، رغم أن الدين العام يوجد في مستويات مقبولة .

- دراسة (أ. د/قدي عبد المجيد + صوفيا نبيلة ،2018) بعنوان تسيير المالية العمومية في الجزائر ضمن متطلبات الحوكمة المالية ، والتي هدفت الى محاولة المساهمة في عرض الاصلاحات المتعلقة بتسيير المالية العمومية في الجزائر وإبراز أثارها الايجابية على الحوكمة المالية في الجزائر ،وقد توصلت الدراسة الى أن وضع نظام ميزانية متعدد السنوات من شأنه تعزيز قدرات التنبأت وتسيير النفقات العمومية.

وتم تقسيم الدراسة الى أربعة محاور رئيسية ، فكان المحور الاول تحت عنوان الاطار النظري لصدّامات أسعار النفط يتم من خلاله يتم تحديد مفهوم صدمات اسعار النفط وعرض أهمها خلال فترة الدراسة ،لننتقل بعد ذلك الى المحور الثاني تحت عنوان الاستدامة المالية ومؤشراتها ، نبين من خلاله تعريف الاستدامة المالية وكذا عرض مؤشراتها ،لنختتم في المحور الثالث قمنا بدراسة والتحليل للاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020 في ظل تقلبات اسعار النفط ،لنختتم في الاخير بعرض أهم المجهودات المبذولة لتحقيق استدامة مالية في الجزائر.

II. الإطار النظري لصدمة أسعار النفط:

لا تعد صدمات أسعار النفط بالظاهرة الجديدة ، فقد أصبحت هذه الأخيرة الميزة الأساسية لأسواق النفط العالمية ، سيما منذ سبعينات القرن الماضي ، حيث شوهدت أولى كبرى الصدمات النفطية سنة 1973 ، حينما أقدمت منظمة الاوبك على حظر نفطها على الاسواق الدولية للنفط ، ، مروراً بعدة صدمات في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ، لتنتهي بالصدمة المزدوجة للطلب على النفط والازمة الصحية كوفيد 19 بداية سنة 2020 ، وكل هذه الصدمات تشكل مصدرًا لاضطراب الاستدامة المالية على المدى القصير والمتوسط، لا سيما في البلدان النفطية ومنها الجزائر .

II-1 . تعريف الصدمة النفطية : حسب أمنوس نوال (Noel Amenc 2008) الذي عرف الصدمة النفطية التي عاشها العالم سنة 2007 وخلال السداسي الاول من سنة 2008 "بأنها تقلبات شديدة لأسعار البترول نحو الارتفاع نتيجة لأسباب مضاربية مدفوعة بالأرباح الكبيرة التي حققها المستثمرون المتداولون للعقود الآجلة (Amenc, 2008, p. 06). ، وحسب فافني (Jean pierre-Favennec 2009) حيث عرفها بأنها "الارتفاع المستمر لأسعار البترول ، والصدمة البترولية العكسية هو الانخفاض المستمر لها (Favennec, 2009, p. 12).

من جهة أخرى وحسب أسعد الله داود (2013) " هو اختلال مفاجئ في السوق النفطي يؤدي الى انخفاض أو ارتفاع حاد في الاسعار يمتد على فترة زمنية ، يقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد أو بعوامل أخرى كحركة رؤوس الاموال أو التغيرات الجيوسياسية (داود، 2013، صفحة 34).

ومنه يمكن تعريف الصدمة النفطية على أنها " اختلال مفاجئ في توازن السوق النفطي ، سواء بالارتفاع أو الانخفاض الحاد في الاسعار لفترة زمنية معينة ، وهذا بسبب عوامل مرتبطة بالعرض أو الطلب النفطي أو كلاهما ، وهذه العوامل قد تكون اقتصادية و /أو سياسية " .

II - 2. أهم صدمات أسعار النفط للفترة 2000-2020:

II - 2 - 1 . الصدمة النفطية لسنة 2004 : مع بداية سنة 2004 ارتفعت أسعار برميل النفط ووصلت الى 51 دولار للبرميل وبقيت في ارتفاع مستمر ، ومن بين أهم أسباب هذه الازمة نذكر ، الاحداث الارهابية التي شهدتها المملكة العربية السعودية و العراق سنة 2004 ، إضافة الى الازمة السياسية في فنزويلا ، حيث كانت هناك محاولة للانقلاب ضد شافيز ، وكذا تزايد معدلات النمو في الدول الآسيوية وسيما الصين منها ، حيث عرف الطلب الصيني زيادة قدرها 40 % في عام 2004 عن العام الذي سبقه .

II - 2 - 2 . الصدمة النفطية لسنة 2008 : مع نهاية سنة 2007 كانت أسعار النفط في حدود 90 دولار للبرميل ، وكان أغلب المحللين يتوقعون استمرارها على هذا المستوى خلال السنة 2008 ، حيث في مارس وصلت الأسعار إلى 100 دولار للمرة الأولى ووصلت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في جويلية من نفس السنة إلى حوالي 147.27 دولار للبرميل وذلك بعد تصاعد القلق من التجارب الصاروخية الإيرانية، لكن سرعان ما اتجهت الأسعار نحو الهبوط لتصل إلى حوالي 125 دولار للبرميل في 24 من جويلية من نفس السنة ، وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري ، هذه الأخيرة انعكست أثارها على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، ومنه على أسعار برميل النفط الذي شهد تراجعاً حاداً في الاسعار وذلك بسبب تدني الطلب العالمي ، حيث هوت الاسعار من 147.27 دولار للبرميل شهر جويلية 2008 الى 40 دولار منتصف شهر مارس 2009 .

II - 2-3. الصدمة النفطية لسنة 2014: لقد عرف الاقتصاد العالمي طفرة نفطية ثالثة دامت لغاية نهاية 2014 أين بدأت الأسعار في الانخفاض ابتداءً من سبتمبر 2014 من 96 دولار للبرميل إلى 59.5 دولار للبرميل في ديسمبر 2014، أي بانخفاض نسبته 62% مقارنة بشهر سبتمبر من نفس السنة، لتواصل الانخفاض في سنة 2015 بصورة فظيعة ليعرف الاقتصاد العالمي بؤادر أزمة نفطية جديدة حيث وصل متوسط أسعار سلة الأوبك في جانفي 2015 إلى 44.4 دولار للبرميل لتسجل إنخفاضاً بنسبة 60.3% مقارنة بشهر جانفي 2014 (حياة، 2016، صفحة 218).

II. 2-4. الصدمة النفطية لسنة 2020 وجائحة كورونا كوفيد 19: منذ ظهور فيروس كورونا - كوفيد 19 - أواخر سنة 2019 بمنطقة ووهان الصينية، تأثرت السوق النفطية نتيجة الأزمة الاقتصادية والصحية العالمية، وكانت البداية بتراجع الطلب الصيني في بداية سنة 2020 و اعتبر هذا تحذيراً لمرحلة جديدة من ازدياد التخمة في السوق وتراجع الأسعار وظهور صدمة نفطية جديدة، هذه التطورات دفعت بالسعودية القائد الفعلي لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، إلى الدعوة إلى عقد اجتماع يشمل أعضاء منظمة أوبك وروسيا ودولاً أخرى منتجة للنفط، في فيينا في 5 و 6 مارس 2020، للتباحث حول تخفيضات إضافية لإيقاف انحدار الأسعار، ولكن الاجتماع فشل في التوصل إلى اتفاق بشأن زيادة تخفيضات إنتاج النفط، ما أدى إلى هبوط حاد في أسعار النفط مسجلةً أسوأ أداء منذ عام 1991.

بالفعل جاء يوم الإثنين 20 أبريل 2020 والذي يعد يوماً أسوداً في تاريخ صناعة النفط؛ إذ انهارت أسعار النفط الأميركي القياسي، المعروف بخام غرب تكساس الوسيط، بنسبة 300 في المئة، خلال تداولات ذلك اليوم، وسجلت ناقص 37 دولاراً للبرميل عند التسوية (والدراسات، 2020، صفحة 02)، ومع تقلص القدرة التخزينية الأميركية وتكلفتها الباهظة، يكون أرخص للمنتج أن يتخلص من إنتاجه مجاناً أو يقدم إغراءات مالية لزيائته لكي يقبلوا أخذ النفط ويتحملوا تكاليف الشحن والتخزين، وهذا ما حدث لعقود تسليم لشهر ماي 2020، حيث هرع أصحابها لإعادة بيعها والتخلص منها بأدنى الأسعار لكي يتفادوا تكاليف الشحن والتخزين، (javier et will, 2020, sur le site: <https://bit.ly/2yQyPmx>) اطلع يوم 2020/12/11.

ومع تقلص الطلب بسبب انتشار وباء فيروس كورونا المستجد الذي جلب ركوداً اقتصادياً عالمياً، تهاوى الطلب على النفط وانهارت الأسعار وأصبحت الأسواق تواجه فائضاً يزيد على 4 إلى 10 ملايين برميل يومياً في الفترة ما بين فيفري الي ماي 2020، وهو ما يعادل 4 إلى 10 في المئة من الطلب العالمي (sharafedine et Shadia, 2020, sur le site: <https://reut.rs/3aMNLPW> consulté le 13/12/2020)، حتى بعد تخفيضات منظمة أوبك وشركائها.

III. الاستدامة المالية ومؤشراتها:

III - 1 مفهوم الاستدامة المالية: لقد تعددت مفاهيم الاستدامة المالية حيث استند بعضها الى الربط بين تعريف الاستدامة المالية والقيود الزمنية للموازنة موضحاً فيه ان شرط الاستدامة المالية وفقاً لقيود الموازنة الزمنية يقتضي ان تحقق الحكومة في المستقبل فائضاً في الموازنة يكفي لسداد هذا الحجم من الدين العام، بمعنى ان تحقيق الاستدامة المالية مرتبط بالقدرة على سداد الديون والمرتبطة بنوعية الإيرادات والنفقات الحكومية في الحاضر والمستقبل (محمود، 2014، صفحة 286).

وقد عرفها (Blanchard) على أنها السياسة التي تضمن ثبات نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، فالدين لا يعتبر مشكلة طالما لا يآثر سلباً على النمو الاقتصادي في البلد، أي أن الحكومة تستطيع أن توظف الاموال المقترضة بمشاريع واستثمارات لها مردود ايجابي حقيقي على الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يساهم في تطوير الاقتصاد وزيادة الإنتاج، وهذا يساعد في عملية الاستدامة الاقتصادية، وحتى لو كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة، أما إذا استخدمت الاموال

المقترضة لتغطية النفقات الجارية، كالرواتب ومعاشات التقاعد، فإن الدين العام لا يعتبر مستداماً، حتى ولو كانت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة (Blanchard، 1995، صفحة 4) .

أما صندوق النقد الدولي يعطي مفهوم الاستدامة المالية على أنها " الوضع الذي يستطيع المقترض من أن يستمر في خدمة ديونه، دون الحاجة إلى إحداث تغيير جوهري في النفقات والايادات العامة مستقبلاً " أي أن الاستدامة المالية تقتضي عد وجود عجز تراكمي في موازنة الدولة يجبرها على إعادة هيكلة وترتيب أولويات الانفاق واليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونتها (حسين، 2014، صفحة 41).

وفي الاخير يمكن أن نعرف الاستدامة المالية على أنها: " الوضعية التي تستطيع من خلالها الدولة ضمان الاستمرار في السياسة الانفاقية على المدى الطويل دون تعرضها لمخاطر الافلاس ، وكذا ضمان الادارة الجيدة للدين العام بما يحقق الاستقرار الاقتصادي انطلاقاً من تعظيم منافع الجيل الحالي من جهة ، ومن جهة أخرى ينصف ويحافظ على منفعة الجيل المستقبلي " .

III-1 مؤشرات الاستدامة المالية :

III-1-1 مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي : ويقيس هذا المؤشر نسبة الدين العام الى مستوى النشاط الاقتصادي للدولة وهذا من خلال الناتج المحلي الاجمالي ، إذ يعد هذا مؤشر استرشادي لتقييم الموقف المالي لأي دولة ، وذلك بالرجوع الى معايير اتفاقية ماسترخيت لدول الاتحاد الاوربي لسنة 1992 ، التي اشترطت ان تكون نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في حدود 60 % كشرط للانضمام الى وحدة النقد الاوربية (اليورو)، وعلى العموم يتصف الدين العام بالاستدامة المالية إذا كانت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الخام تتصف بالاستقرار أو بالتراجع التدريجي على المدى الطويل .

III-1-2 مؤشر العجز الموازي : يعرف العجز الموازي على أنه عدم توازن الإنفاق العمومي مع الإيرادات العامة ، وهناك من ينظر إليه على أنه الحالة التي تكون فيها نفقات الدولة أكبر من إيراداتها، أو الحالة التي تسجل فيها إيرادات الدولة قصورا عن سداد نفقاتها ، حيث يعتمد حساب هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الاولي للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة بدون مدفوعات الفوائد و الإيرادات العامة بدون الفوائد المحصلة، ومن اجل حساب هذا المؤشر نعتد على تحليل هيكل النفقات العامة و الإيرادات العامة، لمعرفة نسبة العجز في الموازنة العامة .

III-1-3 مؤشر الفجوة الضريبية : قام Blanchard سنة 1990 بإجراء بحوثه حول مؤشر الفجوة الضريبية وأكد أن هذا المؤشر يستند الى فكرة المحافظة على النسبة المطلوبة للدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ، ويعني هذا ان السياسة الضريبية يجب أن تستهدف تقليل الفرق بين الضرائب المستهدفة والضرائب الفعلية ، كما أن هذا المؤشر يقوم بقياس نسب الضرائب الى الناتج المحلي الاجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي (رايح، 2018، صفحة 406).

IV . تحليل وضعية الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000-2020 :

إن التراجع المستمر في أسعار البترول منذ منتصف سنة 2014، أنتج صعوبات في استمرارية استدامة مالية الدولة بنفس الوتيرة، مما جعل الجزائر تواجه تحديات و اختلالات كبيرة، تؤدي إلى ضعف استدامة المالية العامة، وذلك من خلال زيادة الدين العام والذي بلغ الى غاية 31 ديسمبر 2019 مبلغ قدره 8922.7 مليار د ج ، أي ما يمثل نسبة 43.98 % من الناتج الداخلي الخام ، في نفس الوقت سجل العجز الموازي بنهاية سنة 2020 مبلغ قدره 2381.5 مليار د ج وهو ما يمثل نسبة - 12.63 % من الناتج الداخلي الخام (المالية، 2020، صفحة 34)، و من ناحية أخرى تتسم الجباية العادية بانخفاض أهميتها النسبية في هيكل الإيرادات العامة و محدودية تغطيتها للنفقات العامة ، إذ بلغت تغطيتها للنفقات العامة سنة 2020 نسبة 37.17 % بينما الباقي فكان معتمدا على الموارد الاخرى كالجباية البترولية والدين الداخلي. (RPLF، 2021.P33)

حيث نلاحظ أنه منذ سنة 2018 أصبح تمويل العجز الاجمالي للخزينة ، يشكل ضغطا على الخزينة العمومية مما أدى إلى اللجوء الى الاستدانة الداخلية عن طريق التمويل الغير التقليدي الذي ترتب عنه مستوى دين قدره 7580.3 مليار دينار جزائري أي نسبة 37.4% من الناتج الداخلي الخام ، ومنه عرفت المالية العمومية عجزا ماليا هيكليا ، والذي تؤكد أكثر نتيجة لمجموعة من العوامل الظرفية المتعاقبة ، ولاسيما انخفاض اسعار المحروقات في السوق العالمية ورفع التجميد عن بعض المشاريع ، وتسوية الديون الحكومية تجاه شركتي سونطراك وسونلغاز وتمويل عجز صندوق الوطني للتقاعد ، هذه السياسة التوسعية المدعومة ، منذ سنة 2017 من خلال اللجوء الى التمويل الغير التقليدي الذي تم اعتماده على مدى 5 سنوات سيشكل خطرا على عدم الاستدامة المالية للدولة بعد سنة 2021 وهو التاريخ الذي سوف يتم ايقاف هذا النمط من التمويل.

هذه الوضعية تأزمت أكثر مع مطلع سنة 2020 بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن الوضعية الصحية التي تشهدها البلاد ، على غرار بقية دول العالم جراء فيروس كورونا ، حيث عرفت الوضعية الاقتصادية اضطرابات شديدة ناجمة عن التراجع الجبابة البترولية ، إثر إنخفاض اسعار برميل النفط على مستوى السوق العالمية ، وكذا بسبب نقص وتيرة تحصيل الجباية العادية بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي ، هذه المعطيات ولدت ضغوطات كبيرة على التوازنات الميزانية ، لا سيما فيما يخص تغطية النفقات العمومية وبالتالي فإنها تستدعي اتخاذ تدابير ملائمة للتحكم في ميزانية الدولة وفق المعطيات والموارد الجديدة ، وتحقيق استدامة مالية للدولة.

بالفعل قامت الحكومة بتسريع وتيرة الإصلاحات المالية ، وذلك من خلال تأسيس تدريجي لانضباط أكبر في التسيير العمومي وتبني اجراءات صارمة تهدف الى التحكم في توسع النفقات العمومية ومواجهة سياق يتميز بقيود في الميزانية بسبب الموارد المالية المحدودة ، عكس الفترة السابقة التي تميزت بمدخيل بترولية هامة ، أين كان الوصول إلى الموارد المالية سهلا للإعداد الميزانية العامة ، حيث كانت البداية بنص المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 ، ليليها بعد ذلك صدور القانون رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية في مادته 5 ، ليصدر في الاخير المرسوم التنفيذي رقم 20-335 شهر نوفمبر 2020 والذي يحدد كفاءات تصميم واعداد الاطار الميزانياتي متوسط المدى ، حيث أكد على تأطير الميزانية على المدى المتوسط وتقدير الايرادات والنفقات على مدى ثلاثة سنوات مستقبلية ، بهدف تحقيق استدامة مالية دائمة للدولة

وعليه سنقوم بتحليل واقع الاستدامة المالية للجزائر للفترة 2000-2020 في ظل تقلبات اسعار النفط ، وذلك من خلال عرض مؤشرات الاستدامة المالية لفترة الدراسة ، وهذا بناء على معطيات صادرة عن وزارة المالية وبنك الجزائر ، كما سنعرض التدابير المتخذة من طرف السلطات الجزائرية لضمان تحقيق استدامة مالية للدولة للخروج في الاخير بمقترحات من شأنها اعطاء اضافة لتحقيق استدامة مالية للجزائر.

IV-1. مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2000-2020: من المعروف أن الدين العام يتكون من دين عام محلي ودين عام خارجي، وهذا الأخير يعتبر الأكثر استخداما لقياس مدى قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية، وهذا راجع الى ميزته الاساسية المتمثلة في عملية الدفع بالعملة الأجنبية، لذلك عادة ما تهدف السياسة المالية المعدة من طرف وزارة المالية ، إلى التوفيق بين إيرادات الدولة وقدرتها على الوفاء بالدين وخدماته على المدى القصير والمتوسط ، وكذلك على مدى قدرة صادراتها على تسديده باعتبارها مصدرا مهما للعملة الأجنبية ، لكن قبل الحديث عن استدامة الدين العمومي، يجب الإشارة في البداية إلى أن الدين العمومي الخارجي في الجزائر عرف تراجع كبيرا منذ سنة 2006 بفعل سياسة التسديد المسبق للديون الخارجية ، فبعدما كانت نسبة الدين العام الى الناتج الداخلي الخام سنة 2000 تقدر بـ: 70.93% ، انخفضت الى نسبة 8.66% سنة 2013 ، لتعاود الارتفاع الى نسبة 51.4% بنهاية سنة 2020 ولكن هذه المرة بفعل زيادة الدين الداخلي

وليس الدين الخارجي - <https://www.algerie-eco.com/2021/04/05/bm-la-dette-publique-de-lalgerie.vu.le.02/10/2021/>.
 سنعرض تطور مؤشر الدين العام نسبة الى الناتج الداخلي الخام للجزائر للفترة 2000-2020 ومدى ارتباطها بأسعار
 البترول.

الجدول رقم 01 : تطور مؤشر الدين العام للجزائر للفترة 2000-2020 (الوحدة مليار دولار).

السنوات	سعر برميل نفت بالدولار	ناتج داخلي الخام	الدين الخارجي	الدين الداخلي	مجموع الدين العام	مؤشر الدين الخارجي	مؤشر الدين الداخلي	مؤشر الدين العام
2000	28,72	4 123,5	1 901,90	1 022,9	2 924,8	46,12%	24,81%	70,93%
2001	24,71	4 227,1	1 753,88	999,4	2 753,3	41,49%	23,64%	65,13%
2002	24,83	4 522,8	1 804,34	980,5	2 784,8	39,89%	21,68%	61,57%
2003	28,82	5 252,3	1 806,82	982,2	2 789,0	34,40%	18,70%	53,10%
2004	38,32	6 149,1	1 572,64	1 000,0	2 572,6	25,58%	16,26%	41,84%
2005	54,58	7 562,0	1 261,30	1 094,3	2 355,6	16,68%	14,47%	31,15%
2006	66,02	8 501,6	407,06	1 779,7	2 186,8	4,79%	20,93%	25,72%
2007	74,66	9 352,9	379,68	1 044,1	1 423,8	4,06%	11,16%	15,22%
2008	98,6	11 043,7	360,68	734,0	1 094,7	3,27%	6,65%	9,91%
2009	62,16	9 968,0	422,31	808,8	1 231,1	4,24%	8,11%	12,35%
2010	80,25	11 991,6	411,93	1 099,2	1 511,1	3,44%	9,17%	12,60%
2011	112,89	14 589,0	320,90	1 215,0	1 535,9	2,20%	8,33%	10,53%
2012	111,52	16 209,6	285,07	1 312,2	1 597,3	1,76%	8,10%	9,85%
2013	109,44	16 647,9	269,57	1 171,7	1 441,3	1,62%	7,04%	8,66%
2014	99,61	17 228,6	300,89	1 239,0	1 539,9	1,75%	7,19%	8,94%
2015	52,82	16 712,7	303,39	1 380,8	1 684,2	1,82%	8,26%	10,08%
2016	44,2	17 514,6	421,35	3 407,3	3 828,7	2,41%	19,45%	21,86%
2017	54,2	18 876,2	442,61	4 957,8	5 400,4	2,34%	26,26%	28,61%
2018	71,16	20 452,3	471,30	7 558,0	8 029,3	2,30%	36,95%	39,26%
2019	64,5	20 428,3	458,10	9 225,4	9 683,5	2,24%	45,16%	47,40%
2020	42,02	18 856,0	467,27	9 224,3	9 691,6	2,48%	48,92%	51,40%

المصدر : بيانات المديرية العامة للتقديرات و السياسات، وزارة المالية 2021، بالنسبة الى سعر برميل النفط مصدره منظمة
 الاقطار العربية المصدرة للبترول opec سنة 2021، أما بالنسبة الى الدين العام لسنة 2020 تم اعتماد توقعات البنك العالمي
 من خلال نشرة اقتصادية صادرة سنة 2021 بخصوص الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تعاشيها مع الديون.

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ أن أعلى نسبة لمؤشر الدين العام كانت سنة 2000 بمقدار 70.93% يقابله سعر برمبيل النفط بـ: 28.72 دولار، لينخفض إلى أدنى مستوى له بنسبة 8.66% سنة 2013 يقابله سعر برمبيل النفط بـ: 109.44 دولار، بعدها يعاود الارتفاع إلى نسبة 51.40% سنة 2020 يقابله سعر برمبيل النفط بـ: 42.02 دولار، وهو مؤشر سلبي على الاستدامة المالية للبلاد.

من جهة أخرى نلاحظ أن مؤشر الدين الخارجي كان في أعلى نسبة له سنة 2000 بمقدار 46.12%، لينخفض بشكل كبير بدءاً من سنة 2006 بفعل التسديد المسبق للديون الخارجية الذي اختارته الجزائر كمنهج في سياستها تجاه الديون الخارجية، ليبلغ أدنى مستوى له سنة 2013 بنسبة 1.62%، ليشهد بعد ذلك هذا المؤشر استقراراً ويسجل بنهاية سنة 2020 نسبة 2.48%، كل هذا مرده إلى خيار السلطات العمومية بعدم اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، بينما مؤشر الدين الداخلي فقد بلغ سنة 2000 نسبة 24.81% لينخفض إلى أدنى مستوى له سنة 2008 بنسبة 6.65%، ليعاود الارتفاع بدءاً من سنة 2016 بسبب سياسة التمويل الغير التقليدي الذي تبنته الحكومة، ليبلغ أكبر مستوى له بنهاية سنة 2020 بنسبة 48.92%، حيث يمكن أن نقسم تطور الدين العام في الجزائر خلال فترة الدراسة إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي:

IV - 1 - 1- مرحلة انخفاض مؤشر الدين العام (2000-2008): شهدت هذه المرحلة ارتفاع أسعار البترول وكانت فرصة للجزائر لتكوين ادخار حكومي، من خلال انشاء صندوق ضبط الإيرادات، و سنوضح موارد واستخدامات هذا الصندوق للفترة 2000-2008 والاقتطاعات التي كانت تنفذ منه هذا من أجل دفع الدين وذلك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 02: نسبة اقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات لدفع الدين العمومي الخارجي للفترة 2000-2008.

السنوات	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الباقى في: 12/31	3 215,53	2 931,04	1 842,68	721,68	320,89	27,97	171,53	232,13	0,00
فائض قيمة عن جباية بترولية	2 288,15	1 738,48	1 798,00	1 368,83	623,49	448,91	26,50	123,86	453,23
تسيقات بنك الجزائر	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
مجموع الموارد	5 503,68	4 669,52	3 640,68	2 090,51	944,38	476,88	198,03	355,99	453,23
تسديد أصل الدين خارجي	465,43	314,45	618,11	247,83	165,55	156,00	170,06	184,46	221,10
تسديد تسيقات بنك الجزائر	0,00	607,95	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
تسديد مسبق للديون الخارجية	0,00	0,00	0,00	0,00	57,14	0,00	0,00	0,00	0,00
تمويل عجز الخزينة	758,18	531,95	91,53	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
مجموع استخدامات	1 223,61	1 454,35	709,64	247,83	222,69	156,00	170,06	184,46	221,10
رصيد في 12/31	4 280,07	3 215,17	2 931,04	1 842,68	721,69	320,88	27,97	171,53	232,13
نسبة اقتطاع لتسوية الدين خارجي	8.46%	6.73%	16.98%	11.86%	17.53%	32.71%	85.88%	51.82%	78.48%

source: - Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2009

- La note de présentation de l'avant-projet de la loi de finance pour 2010

من خلال الجدول يمكن ان نلاحظ أن استخدامات صندوق ضبط الإيرادات منذ انشاءه سنة 2000 الى غاية سنة 2005 كان موجها بصفة حصرية الى تسديد أصل الدين الخارجي والتسديد المسبق للديون ، اذ بلغ اجمالي التسديدات لأصل الدين الخارجي الى غاية نهاية 2005 مبلغ قدره 1145 مليار دينار ، اضافة الى تسديد مسبق للدين سنة 2004 بمبلغ قدره 57.14 مليار دينار ، من جهة أخرى يمكن أن نلاحظ أن أعلى نسبة للاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات لسداد أصل الدين الخارجي كانت سنة 2002 بنسبة اقتطاع تقدر بـ: 85.87 % ، بعدها عدلت أهداف صندوق ضبط الإيرادات بموجب المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006، وأصبح تدخله يضمن تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية بشرط أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينار.

في الاخير يمكن القول أنه خلال الفترة 2000 الى 2008 شهد مؤشر الدين العام الى الناتج الداخلي الخام انخفاضا محسوسا، ليصل الى نسبة مقبولة جدا سنة 2008 وهي 9.91 % بعدما كانت 70.93 % سنة 2000 ، حتى إذا ما قورنت بالمعدل المحدد من طرف صندوق النقد الدولي والمقدرة بـ 60 % ، نجد أن الجزائر نجحت الى حد بعيد في استدامتها للدين العام، ولكن هذا كان مرتبط بصفة اساسية بسعر برميل النفط الذي قارب سنة 2008 مبلغ 98.6 دولار.

IV -1-2 . مرحلة استقرار مؤشر الدين العمومي 2009-2015: من خلال الجدول رقم 01 المتعلق بتطور نسبة مؤشر الدين العام الى الناتج الداخلي الخام نلاحظ أن النسبة تراوحت بين 8.66 % و 12.60 % ، وهي نسبة مستقرة جدا تعبر عن حالة استدامة للدين العام ، وهذا بفضل السعر المرتفع لبرميل النفط والذي بلغ سنة 2011 مبلغ قدره بـ: 112.89 دولار كأعلى مستوى له ، في حين بلغت الجباية البترولية سنة 2012 مبلغ قدره : 4054.34 مليار دينار جزائري كأعلى مستوى لها خلال هذه الفترة ، من جهة أخرى نلاحظ أن مؤشر الدين الخارجي واصل انخفاضه ليصل الى نسبة 1.82 % بنهاية سنة 2015 ، وفي نفس الوقت بلغ مؤشر الدين الداخلي نسبة 8.26 % ، محققا بذلك ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2008 ، وهذا يعود الى عمليات تطهير الديون التي كانت على عاتق المؤسسات العمومية الاقتصادية من طرف البنوك العمومية ومثال ذلك سنة 2010 ، حيث تم شراء ديون مؤسسة سونلغاز تجاه البنك الوطني الجزائري من طرف الخزينة العمومية بقيمة 208 مليار دينار (تقرير التقديمي لمشروع قانون المالية لسنة 2012 ، وزارة المالية، ص. 7) ، وكذا سنة 2012 حدد مبلغ التطهير لمختلف المؤسسات الاقتصادية بـ 95.7 مليار دينار (تقرير التقديمي لمشروع قانون المالية لسنة 2014 ، وزارة المالية ، ص.7).

اجمالا يمكن القول أن الجزائر خلال هذه الفترة عرف مؤشرها للدين العمومي حالة استقرار وثبات بفضل الاسعار المرتفعة لبرميل النفط ، مما عزز من مكانتها و ملائمتها المالية.

IV -1-3 مرحلة زيادة مؤشر الدين العمومي بسبب زيادة الدين الداخلي 2016-2020: من خلال الجدول رقم 01 المتعلق بتطور نسبة مؤشر الدين العام الى الناتج الداخلي الخام نلاحظ أنه عرف تزايد مستمر ، حيث بعدما كان يقدر بـ: 21.86 % سنة 2016 ، أصبح يقدر بـ : 51.40 % بنهاية سنة 2020 وهي نسبة مرتفعة جدا مقارنة بالسنوات السابقة ، ولكن يجب أن نشير الي أن سبب هذا الارتفاع في هذه المرة هو زيادة الدين الداخلي وليس الدين الخارجي، حيث أن مؤشر الدين الخارجي بقي محافظا على استقراره ، وهذا تبعا لخيار السلطات العمومية بعدم اللجوء الى الاستدانة الخارجية نظرا لانعكاساتها السلبية على الاستدامة المالية للدولة مستقبلا وكذا على السيادة الوطنية ، في حين السلطات العمومية فضلت هذه المرة الديون الداخلية لتمويل عجز الخزينة العمومية.

حيث أن الدين الداخلي بلغ أعلى مستوى له بنهاية سنة 2020 بمبلغ إجمالي يقدر بـ: 9691.6 مليار دينار أي بنسبة 48.92 % من الناتج الداخلي الخام، و يعود سبب ذلك بشكل أساسي الى اصدار سندات لصالح بنك الجزائر بمبلغ 5556.2 مليار دينار لتنفيذ التمويل الغير التقليدي وتمويل العجز الاجمالي للخرزينة العمومية منذ سنة 2018 ، حيث كان هذا العجز يضمه صندوق ضبط الايرادات الا أنه سجل صفر رصيد سنة 2017 ، ويمكن أن نشير الى الاطار القانوني لهذا التمويل وهو تعديل الامر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض لسنة 2003 بالقانون رقم 17/10 المؤرخ في 2017/10/11 ، ليتبع بعد ذلك بالمرسوم التنفيذي تحت رقم 18-86 المؤرخ بتاريخ 2018/03/05 والمتضمن البية متابعة التدابير والاصلاحات الهيكلية في اطار تنفيذ التمويل الغير التقليدي ، حيث قام بنك الجزائر تبعا لهذا المرسوم بتمويل نقدي لفائدة الخزينة العمومية بهدف إعادة التوازنات لخرزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات في أجل أقصاه 5 سنوات بدءا من أول جانفي 2018. وحسب الارقام المصروح بها من طرف وزارة المالية فان مبلغ 5556.2 مليار دينار والذي يمثل التمويل الغير التقليدي المقدم من طرف بنك الجزائر للخرزينة العمومية تم إستخدام جزء منه بمبلغ 1570 مليار دينار لتغطية الاحتياجات التمويلية للخرزينة العمومية ، ومبلغ يقدر بـ: 474 مليار دينار لتمويل وكالة عدل ومبلغ 935.2 مليار دينار لتمويل صندوق الاستثمار الوطني ، وتم استخدام مبلغ 264 مليار دينار لسداد الديون المتعاقد عليها بموجب القرض الوطني للنمو ، اضافة الى مبلغ 904 مليار دينار لسداد التزامات شركة سونطراك ، وكذا مبلغ 545 مليار دينار لسداد التزامات شركة سونلغاز ، وفي الاخير مبلغ 864 مليار دينار لتغطية احتياجات تمويل الصندوق الوطني للتقاعد (مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 وتقديرات 2021-2022 ، وزارة المالية ، ص 12).

هذه السياسة التوسعية المدعومة منذ سنة 2017 من طرف الحكومة المتعلقة بالتمويل الغير التقليدي والذي تم اعتماده لمدة خمس سنوات ، ستشكل خطرا على الاستدامة المالية للدولة بعد سنة 2021 وهي سنة إيقاف هذا النمط من التمويل ، الا أنه وفي تصريح لرئيس الجمهورية في نهاية شهر سبتمبر 2021 ، أكد أن الجزائر ستتحجج للاستدانة الداخلية عن طريق اصدار سندات خزينة ، وذلك من الأموال المكدسة في أروقة الاقتصاد الموازي الذي يخزن كتلة مالية كبيرة تقدر بأكثر من 90 مليار دولار، بدل التوجه الى الاستدانة الخارجية (<https://www.alaraby.co.uk/economy>) ، أطلع بتاريخ 2021/10/09).

في الاخير يمكن القول أن سياسة الحكومة الادخارية سنة 2000 بإنشاءها لصندوق ضبط الايرادات كان ناجحا الى حد بعيد ، في التخلص من المديونية الخارجية وذلك بدفعها مسبقا وتدعيم تحقيق استدامة مالية لميزانية الدولة ، بينما آلية التمويل الغير التقليدي المعتمدة منذ سنة 2017 وبالنظر الى أداء الاقتصاد الجزائري فهذه السياسة تعتبر غير داعمة ولا تحقق إستدامة مالية للدولة بل رفعت مؤشر الدين العام الى الناتج الداخلي الخام سنة 2020 الى نسبة 51.40 % .

IV - 2 مؤشر الفجوة الضريبية للجزائر لفترة الدراسة 2000-2020: لقد تم دراسة الفجوة الضريبية للفترة 2000 - 2020 من خلال المعطيات الاحصائية المصروح بها من طرف وزارة المالية ، سيما مقارنة نسبة النفقات العمومية الى الناتج الداخلي الخام مع نسبة الحصيلة الضريبية الى الناتج الداخلي الخام ، وكذا بعض المؤشرات الاخرى للنظام الجبائي الجزائري كنسبة الجباية العادية لمجموع موارد ميزانية الدولة الي غيرها من المؤشرات التي تسمح لنا بإعطاء رأي حول الاستدامة المالية للدولة للفترة المدروسة ، وسنعرض هذا في الجدول التالي :

الجدول رقم 03 : مؤشر الفجوة الضريبية للجزائر للفترة 2000-2020 الوحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	حماية العادية	الحماية البترولية	نفقات الميزانية	نسبة الحماية العادية الى النفقات الميزانية	نسبة الحماية البترولية الى النفقات الميزانية	نسبة الحماية العادية الى النفقات الميزانية	نسبة نفقات الميزانية	نسبة الفجوة
2000	349,50	720,00	1 178,12	29,67%	61,11%	8,48%	28,57%	20,10%
2001	398,23	840,60	1 321,02	30,15%	63,63%	9,42%	31,25%	21,83%
2002	482,89	916,40	1 550,64	31,14%	59,10%	10,68%	34,28%	23,61%
2003	524,92	836,06	1 690,17	31,06%	49,47%	9,99%	32,18%	22,19%
2004	580,40	862,20	1 891,76	30,68%	45,58%	9,44%	30,76%	21,33%
2005	640,47	899,00	2 052,03	31,21%	43,81%	8,47%	27,14%	18,67%
2006	720,88	916,00	2 453,01	29,39%	37,34%	8,48%	28,85%	20,37%
2007	766,75	973,00	3 108,56	24,67%	31,30%	8,20%	33,24%	25,04%
2008	965,28	1 715,40	4 151,05	23,25%	41,32%	8,74%	37,59%	28,85%
2009	1 146,61	1 927,00	4 246,33	27,00%	45,38%	11,50%	42,60%	31,10%
2010	1 297,94	1 501,70	4 466,94	29,06%	33,62%	10,82%	37,25%	26,43%
2011	1 527,09	1 529,40	5 853,56	26,09%	26,13%	10,47%	40,12%	29,66%
2012	1 908,57	1 519,04	7 058,17	27,04%	21,52%	11,77%	43,54%	31,77%
2013	2 031,01	1 615,90	6 024,13	33,71%	26,82%	12,20%	36,19%	23,99%
2014	2 091,45	1 577,73	6 995,76	29,90%	22,55%	12,14%	40,61%	28,47%
2015	2 354,64	1 722,94	7 656,33	30,75%	22,50%	14,09%	45,81%	31,72%
2016	2 482,20	1 682,55	7 297,49	34,01%	23,06%	14,17%	41,67%	27,49%
2017	2 630,00	2 126,99	7 282,63	36,11%	29,21%	13,93%	38,58%	24,65%
2018	2 711,76	2 349,69	7 732,07	35,07%	30,39%	13,26%	37,81%	24,55%
2019	2 836,41	2 714,47	7 725,47	36,72%	35,14%	13,88%	37,82%	23,93%
2020	2958.56	1394.7	7 372,71	40.13%	18.92%	15.69%	39,10%	23.41%
متوسط النسب لفترة الدراسة								20.25%

المصدر : من اعداد الباحثان بالاستعانة ببرنامج Excel وبيانات صادرة عن المديرية العامة للتقديرات والسياسات بوزارة المالية اضافة الى قانون المالية وقانون المالية التكميلي لسنة 2020 .

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة الفجوة الضريبية المتوسطة لفترة الدراسة تقدر بـ: 25.20%، وهي نسبة مرتفعة تعبر عن تزايد النفقات العمومية بوتيرة أعلى من نسبة تزايد الحماية العادية مقارنة بالناتج الداخلي الخام ، إذ قدرت النسبة

المتوسطة لتغطية الجباية العادية لمجمل النفقات العمومية لفترة الدراسة الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2020 بـ : 30.80% وهي نسبة ضعيفة جدا ، والفارق يكون دائما محل تغطية من موارد أخرى سيما عوائد الجباية البترولية والتي مثلت نسبة تغطية متوسطة لفترة الدراسة تقدر بـ : 36.57% ، من جهة أخرى حصيلة الجباية العادية للنتائج الداخلي الخام كنسبة متوسطة تقدر بـ : 11.23% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بحجم ونسبة النفقات الى الناتج الداخلي الخام والتي قدرت بـ : 36.43% .

هذه الوضعية ترجمتها حالة الاقتصاد في بداية القرن الواحد والعشرين ، حيث شكلت الجباية العادية نسبة 8.48% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000 ، ولم تكن تكفي حتى لتغطية أجور والنفقات الاجتماعية لمستخدمي الادارة العمومية يقابله تذبذب في ايرادات الجباية البترولية ، كما ان تغطية النفقات العمومية شكل صعوبة والتي تمثلت بالخصوص في الاجور والنفقات الاجتماعية بنسبة 10% من الناتج الداخلي الخام ، اضافة الى نفقات الدين العمومي والتي مثلت نسبة تتراوح بين 6% و 7% ، اضافة الى منح المجاهدين وبعض المنح الاجتماعية والتي مثلت نسبة 5% ، واجمالا نسبة 21% الى 22% من الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا ما يشكل توقف تام لنفقات الاستثمار في حال انخفاض الجباية البترولية. (RPPLF 2001, p07)

من جهة أخرى فان الجباية العادية كانت في زيادة مستمرة منذ سنة 2000 الى غاية 2020 وقد قدرت الزيادة بأكثر من 8 مرات ، حيث ارتفعت بنسبة معتبرة تقارب 22% سنة 2008 ، لتعرف بعدها الجباية العادية زيادة معتبرة قدرت بـ : 24.98% سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 وهذا ناتج أساسا لتكملة تحصيل ضرائب على الدخل الاجمالي المرتبطة بالأجور بسبب مراجعة نظام الاجور في قطاع الوظيف العمومي ، وبعض الاجراءات المتخذة من طرف السلطات في مجال تبسيط الاجراءات الجبائية لزيادة التحصيل الجبائي ، إلا أنه تبقى بواقى التحصيل أكبر مشكلة للإدارة الجبائية ، حيث سجلت المديرية الولائية للضرائب مبالغ كبيرة جدا إذ بلغت الى غاية 2016/12/31 مبلغ 11379.1 مليار دينار جزائري منها 7749.9 مليار دينار جزائري تتعلق بالغرامات القضائية (ما يمثل 68.11%) و مبلغ 3629.2 مليار دينار جزائري كديون جبائية (31.89%) ، يضاف اليها بواقى التحصيل المسجلة على مستوى مديرية كبريات المؤسسات والتي بلغت 170.8 مليار دينار (مجلس المحاسبة، 2019، ص38)، لتبلغ الديون الجبائية في 31 ديسمبر 2019 مبلغ 5024.5 مليار دينار جزائري ، وهذا حسب ارسالية تحت رقم 1759 بتاريخ 2020/07/18 صادرة عن وزير المالية الحالي السيد : أيمن بن عبد الرحمان المتضمنة إجابة عن سؤال كتابي طرحه نائب من المجلس الشعبي الوطني بخصوص التحصيل الجبائي ، وهو ما يعكس حقيقة وجود تهرب ضريبي كبير في الجزائر لعدة أسباب لا يمكن التطرق اليها بالتفصيل في موضوع مقالنا هذا.

ورغم هذا حاولت المديرية العامة للضرائب تسوية مشكل بواقى التحصيل وذلك بإنشاء جملة من التدابير لتبسيط دفع الديون الجبائية لصالح المكلفين المدينين ، نذكر من بينها جداول الدفع بالتقسيم وكذا اجراء التخفيض المشروط الذي جاءت به نص المادة 51 من قانون المالية لسنة 2015 وهي سارية المفعول الى غاية 2021/12/31 حسب أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2021.

من خلال ما سبق يمكن القول أن مؤشر الفجوة الضريبية في الجزائر ، مما جعلها لا تحقق استدامة مالية بناء على الجباية العادية ، بإعتبار أن حصيلة الجباية العادية مازالت ضعيفة في تغطيتها للنفقات العمومية .

IV - 3. مؤشّر العجز الموازني للجزائر في الفترة 2000-2020: لقد تم دراسة هذا المؤشّر تبعا لمعطيات احصائية تم نشرها من طرف وزارة المالية ممثلة بمختلف مديرياتها المركزية ، كما تم الاستعانة بالتقارير السنوية للتطورات الاقتصادية والنقدية الصادرة عن بنك الجزائر لعدة سنوات وكانت النتائج وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 04 : مؤشر العجز الموازي للجزائر للفترة 2000-2020 (الوحدة : مليار دينار)

السنوات	ايرادات الميزانية العامة		مجموع الايرادات	نققات الميزانية العامة		مجموع النفقات	عجز/فائض موازي	نتاج الداخلي الخام	مؤشر عجز موازي
	الموارد العادية	الجباية بترولية		نققات التسيير	نققات التجهيز				
2000	404,92	720,00	1 124,92	856,19	321,93	1 178,12	-53,20	4 123,50	-1,29%
2001	549,14	840,60	1 389,74	963,63	357,40	1 321,03	68,71	4 227,10	1,63%
2002	660,28	916,40	1 576,68	1 097,72	452,93	1 550,65	26,04	4 522,80	0,58%
2003	689,49	836,06	1 525,55	1 122,76	567,41	1 690,18	-164,62	5 252,30	-3,13%
2004	744,20	862,20	1 606,40	1 251,06	640,71	1 891,77	-285,37	6 149,10	-4,64%
2005	814,99	899,00	1 713,99	1 245,13	806,91	2 052,04	-338,05	7 562,00	-4,47%
2006	925,93	916,00	1 841,93	1 437,87	1 015,14	2 453,01	-611,09	8 501,60	-7,19%
2007	976,05	973,00	1 949,05	1 673,93	1 434,64	3 108,57	-1 159,52	9 352,90	-12,40%
2008	1 187,05	1 715,40	2 902,45	2 217,78	1 973,28	4 191,05	-1 288,60	11 043,70	-11,67%
2009	1 348,36	1 927,00	3 275,36	2 300,02	1 946,31	4 246,33	-970,97	9 968,00	-9,74%
2010	1 572,94	1 501,70	3 074,64	2 659,08	1 807,86	4 466,94	-1 392,30	11 991,60	-11,61%
2011	1 960,41	1 529,40	3 489,81	3 879,21	1 974,36	5 853,57	-2 363,76	14 589,00	-16,20%
2012	2 284,99	1 519,04	3 804,03	4 782,63	2 275,54	7 058,17	-3 254,14	16 209,60	-20,08%
2013	2 279,42	1 615,90	3 895,32	4 131,54	1 892,60	6 024,13	-2 128,82	16 647,90	-12,79%
2014	2 350,02	1 577,73	3 927,75	4 494,33	2 501,44	6 995,77	-3 068,02	17 228,60	-17,81%
2015	2 829,60	1 722,94	4 552,54	4 617,01	3 039,32	7 656,33	-3 103,79	16 712,70	-18,57%
2016	3 329,03	1 682,55	5 011,58	4 585,56	2 711,93	7 297,49	-2 285,91	17 514,60	-13,05%
2017	3 920,90	2 126,99	6 047,89	4 677,18	2 605,45	7 282,63	-1 234,75	18 575,80	-6,65%
2018	4 039,78	2 349,69	6 389,47	4 813,68	2 918,39	7 732,07	-1 342,60	20 259,00	-6,63%
2019	4 068,01	2 518,49	6 586,50	4 879,13	2 846,35	7 725,48	-1 138,98	20 428,30	-5,58%
2020*	4 001,10	1 394,70	5 395,80	4 752,40	2 620,30	7 372,70	-1 976,90	18 856,00	-10,48%

المصدر : من اعداد الباحثان بالاستعانة ببرنامج Excel وبيانات صادرة عن المديرية العامة للتقديرات والسياسات بوزارة المالية ، بالنسبة الى سنة 2020 تم اعتماد تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2020. من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن مؤشر العجز الموازي خلال فترة الدراسة هو مؤشر ذو قيمة سالبة في غالبيته ، عدا سنة 2001 وسنة 2002 ، حيث بلغ نسبة 1.63 % ونسبة 0.58% للسنتين على التوالي ، بينما أكبر قيمة سالبة سجلت له سنة 2012 بـ : -20.08% ، واصغر قيمة كانت سنة 2000 بقيمة تقدر بـ : -1.29% ، من جهة أخرى يمكن ملاحظة أكبر عجز للميزانية العامة والذي كان سنة 2012 بمبلغ قدره 3254.14 مليار دج ، بينما أكبر فائض فكان سنة 2001 بمبلغ قدره 68.71 مليار دج.

حيث إرتئينا تقسيم فترة الدراسة لتحليل وضعية رصيد الميزانية الى ثلاثة مراحل أساسية وهي كما يلي :

IV-3-1 العجز الموازني للفترة 2000 الى 2008: قدر العجز الموازني لسنة 2000 بمبلغ 53198 مليون دج ، غير ان تحسن اسعار النفط في السوق العالمية في سنة 2001 و ارتفاعها من 18.08 دولار للبرميل سنة 1999 الى 24.71

دولار للبرميل سنة 2001 ، سمح بتسجيل تحسن في اجمالي الايرادات مقارنة بإجمالي النفقات و بذلك تسجيل رصيد ايجابي لميزانية الدولة يقدر بـ 68709 مليون دج ، وسميت ميزانية 2001 بميزانية النمو نظرا لزيادة نسبة النفقات العمومية الي الناتج الداخلي الاجمالي بمقدار 31.7 % مقارنة بسنة 2000 (تقرير تقديمي لمشروع قانون المالية لسنة 2001 أكتوبر 2000 ، وزارة المالية ص 9) ، وهذا نتيجة زيادة الاجر الوطني الادنى المضمون وما تبعه من زيادات في مختلف المنح والتعويضات للموظفين اضافة الى بداية تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي في قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

بعدها باشرت الجزائر سنة 2005 برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009) الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 مليار دينار (114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتناس السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. هذا ما جعل نفقات ميزانية الدولة ترتفع من مبلغ 2052 مليار دج بعنوان السنة المالية 2005 الى 4191 مليار دج في سنة 2008 بزيادة تقدر بنسبة 104. %

من جهة أخرى وضعية الاستدامة المالية في الجزائر كانت مستدامة ، رغم أن مؤشر العجز الموازني بلغ عند نهاية سنة 2008 نسبة 11.67% ، ويبرر ذلك موجودات صندوق ضبط الايرادات حيث بلغ رصيده عند نهاية سنة 2008 مبلغ 5503 مليار دج أقتطعت منه 1223 مليار دج لتمويل عجز الخزينة.

IV-3-2 العجز الموازني للفترة 2009 الى 2015: لقد تميزت هذه الفترة بأكبر عجز للموازنة العامة وقدر أكبر عجز سنة 2012 بمبلغ فاق 3254 مليار دج وبنسبة 20.08 % من الناتج الداخلي الخام مسجلا بذلك أكبر نسبة للفترة المدروسة أي 2000 الى 2020 ، فيما شهدت سنة 2013 تراجع العجز الى 2128 مليار دج ، ليعرف العجز بعد ذلك سنة 2014 اتساعا ليبلغ 3068 مليار دج تزامنا مع الازمة النفطية وتراجع اسعار النفط ، ليتواصل في سنة 2015 ويبلغ عجز الميزانية 3103 مليار دج.

إجمالا تم تمويل عجوزات الميزانية المعتبرة للسنوات السابقة من خلال صندوق ضبط الايرادات ما جعله ينخفض الى مستوى 2072.2 مليار دج نهاية سنة 2015 بعدما كان 5563.5 مليار دج ، أي ما يمثل انخفاضاً بنسبة 62.8% خلال سنتين (بنك الجزائر، 2016 ، ص 85) .

IV-3-3 العجز الموازني للفترة 2016 الى 2020: لقد بلغ العجز سنة 2016 مبلغ 2285 مليار دج ، وهذا في ظل تزايد الايرادات العادية وكذا تطبيق سياسة التقشف للحكومة منذ سنة 2015 وهذا تبعا لإرسالية السيد الوزير الاول تحت رقم 348 بتاريخ 2014/12/25 والمتضمنة تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد ، بينما سنة 2017 بلغ العجز 1234 مليار دج ، أي نسبة 6.65 % من الناتج الداخلي الخام مسجلا بذلك أدنى نسبة له منذ سنة 2006 ، في حين وعلى عكس السنوات السابقة أين كان تمويل العجوزات الكبيرة للمالية العامة يتم من خلال اقتطاعات من صندوق ضبط الايرادات ، تطلب تمويل عجز الرصيد الاجمالي للخزينة العمومية لسنة 2017 ، علاوة على اقتطاع من هذا الصندوق الذي بلغ 784 مليار دينار جزائري ، اللجوء الى تمويلات من طرف بنك الجزائر في اطار ما يسمى بالتمويل الغير التقليدي حيث تم آخر اقتطاع من صندوق ضبط الايرادات لتمويل عجز الخزينة سنة 2018 بمبلغ 131.9 مليار دج ، ومنه اصبح للتمويل الغير التقليدي عن طريق بنك الجزائر حصة الاسد في تمويل العجز عن طريق التمويل البنكي بمبلغ 1301.08 مليار دج

لسنة 2018 ، غير أنه عند نهاية سنة 2019 بلغ عجز الخزينة مبلغ 1953.4 مليار دج وما قد عزز هذا العجز هو تدخلات الخزينة العمومية في جانفي 2019 لصالح صندوق الوطني للتقاعد بمبلغ يقدر بـ 364 مليار دج (مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2020 وتقديرات سنة 2021-2022 ، ص 15) ، يقابله نفاذ صندوق ضبط الإيرادات أي برصيد صفري ، حيث لجأت الحكومة الى التمويل البنكي كطريقة لتمويل العجز وذلك من خلال التمويل الغير التقليدي لبنك الجزائر من جهة أخرى ووفق الاحصائيات المعروضة من طرف وزارة المالية الى غاية نهاية شهر سبتمبر 2020 ، فان العجز الموازي قد بلغ : 622089 مليون دج خلال تسعة أشهر فقط سيما اذا علمنا بالأزمة المزدوجة لاختيار اسعار النفط والازمة الصحية لفيروس كورونا كوفيد 19 بعد شهر مارس 2020 مما قد يعمق العجز الى مستويات كبيرة لسنة 2020. هذه الازمة دفعت الحكومة الجزائرية الى تبني قانون مالية تكميلي لسنة 2020 حيث أدخلت تغييرات على الجوامع الاقتصادية الكلية والمالية الرئيسية ، منها اعتماد سعر مرجعي لبرميل النفط الخام بـ 30 دولار أمريكي للبرميل بدل 50 دولار ، وهذا من أجل مواجهة هذا الوضع الخاص بإجراءات مختلفة . (تقرير عرض مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020 ، وزارة المالية ، ص 06 .)

V- أهم المجهودات المبذولة لتحقيق استدامة مالية في الجزائر:

V-1. إنشاء صندوق ضبط الإيرادات : لقد تم انشاء صندوق ضبط الإيرادات ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، حيث تمثل إيراداته كل فوائض القيم الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البترولية لتقديرات قانون المالية ، إضافة الى تسيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق (هجرة) ، 2020 ، صفحة 257) ، إذ بلغت أعلى نسبة للاقتطاع من الصندوق لسداد الديون العمومية سنة 2002 بنسبة 85.88 % ، بالمقابل كان أكبر مبلغ للاقتطاع لسداد الديون العمومية سنة 2006 بمبلغ يقدر بـ 618.11 مليار دينار ، لتليها الاقتطاعات بعد ذلك بنسب مختلفة الى غاية سنة 2008 و التي كانت آخر سنة للاقتطاع لسداد الدين العمومي بمبلغ يقدر بـ 465.44 مليار دينار جزائري ، بعدها عدلت أهدافه بموجب المادة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ، وأصبح تدخله يضمن تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية بشرط أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينار.

ولكن منذ نهاية سنة 2014 شهدنا تراجعاً في قيمة موارده بسبب انخفاض قيمة الجباية البترولية المحول اليه بسبب انخفاض اسعار البترول في الاسواق العالمية ، حيث انخفضت قيمته من 7373.83 مليار دينار سنة 2014 لتصل الى 272.50 مليار دينار سنة 2019 ، حيث عجز خلال هذه السنة من تغطية العجز وكانت مشاركته بصفر دينار.

في الأخير يمكن القول أن سياسة الحكومة الادخارية سنة 2000 بإنشاءها لصندوق ضبط الإيرادات كان ناجحاً الى حد بعيد ، في التخلص من المديونية الخارجية وذلك بدفعها مسبقاً وتدعيم تحقيق استدامة مالية لميزانية الدولة وتقليص العجز الموازي

V-2. اجراءات التقشف وترشيد الانفاق العمومي منذ أزمة 2014 : عقب التدهور الكبير الذي عرفته أسعار النفط في سنة 2014 باشرت الحكومة الجزائرية عدة اجراءات في مجال ترشيد النفقات العمومية والتي لا زالت متواصلة إلى غاية يومنا هذا ، وكانت أول ارسالية للسيد الوزير الاول موجهة الى اعضاء الحكومة والسادة الولاة تحت رقم 348 بتاريخ 2014/12/25 تتضمن تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد ، وذلك بالسعي لتحقيق انضباط ميزاني مس كل من ميزانيتي التسيير و التحفيز هذه السياسة التقشفية وترشيد الانفاق العام للحكومة مازالت الي يومنا هذا ، وقد تعززت أكثر مع الازمة الصحية لفيروس كورونا كوفيد 19 ، حيث راسل الوزير الاول السادة الأمرين بالصرف لميزانية الدولة بإرسالية تحت رقم 27 بتاريخ 2020/03/29 ، تتضمن التذكير بالوضعية الاقتصادية الحالية والاضطرابات الشديدة الناجمة عن تراجع المتوقع للجباية البترولية ، وكذا بسبب وتيرة

انخفاض تحصيل الجباية العادية ، نظرا لانخفاض النشاط الاقتصادي والاجتماعي خلال سنة 2020 بسبب الازمة الصحية الاستثنائية التي تعيشها البلاد على غرار دول العالم ، جراء فيروس كورونا.

في الاخير يمكن القول أن سياسة التقشف وترشيد النفقات العمومية المتبعة من طرف الحكومة ما هي الا حلول علاجية لاختلالات تعاني منها بنية الايرادات العمومية ، وبالتالي على الدولة ايجاد بدائل يتم من خلالها تنويع النشاط الاقتصادي ويجاد مصادر تمويلية مختلفة تغنينا عن سعر البرميل وتضمن ديمومة مالية لميزانية الدولة

V-3 . تبنى آلية تصميم وإعداد الاطار الميزانياتي المتوسط المدى لتحقيق إستدامة مالية للدولة : إن التراجع المستمر في أسعار البترول منذ منتصف 2014، أنتجت صعوبات في استمرارية استدامة مالية الدولة بنفس الوتيرة ، وهو ما أجبر الحكومة على تسريع وتيرة الإصلاحات المالية ، سيما تأطير الميزانية على المدى المتوسط والطويل ، من أجل مواجهة سياق يتميز بقيود في الميزانية بسبب الموارد المالية المحدودة ، عكس الفترة السابقة التي تميزت بمدخيل بترولية هامة، أين كان الوصول إلى الموارد المالية سهلا للإعداد الميزانية العامة.

في هذا الاطار بادرت الجزائر الى تأسيس تدريجي لانضباط أكبر في التسيير العمومي وتبني اجراءات صارمة تهدف الى التحكم في توسع النفقات العمومية وتحقيق استدامة مالية، حيث صدر قانون المالية التكميلي لسنة 2015 في مادته 50 والتي أكدت على تأطير الميزانية على المدى المتوسط، ودعمت بعد ذلك بأحكام القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية في مادته 5 على تصميم وإعداد الاطار الميزانياتي المتوسط المدى كأداة تسمح بتعزيز توازن الاقتصاد الكلي و الانضباط الميزانياتي ، ليصدر بعد ذلك المرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 الذي يحدد كفاءات تصميم واعداد الاطار الميزانياتي متوسط المدى رفقة 10 مراسيم تنفيذية أخرى صدرت كلها أواخر سنة 2020 وبداية سنة 2021 ، تمهيدا لتطبيقها بصفة كاملة بدءا من السنة المالية لسنة 2025 في اطار تطبيق القانون العضوي الجديد المتعلق بقوانين المالية رقم 18 /15.

حيث سنكتفي بالاشارة للمرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 والذي يعتبر كآلية قانونية وتقنية تسعى من خلالها السلطات العمومية الى تجسيد استدامة مالية الدولة ، وذلك من خلال تأطير الميزانية على المدى المتوسط وتقدير الايرادات والنفقات على مدى ثلاثة سنوات مستقبلية. ويمكن أن نشير أن هذا النموذج كانت صياغته طبق الأصل للنظام الفرنسي الذي شرع في تطبيقه منذ سنوات.

وعلى سبيل المثال فإن تأطير الميزانية متوسط المدى للفترة 2021-2023 للأعباء النهائية لميزانية الدولة ، موضوع المادة 154 من قانون المالية لسنة 2021 ، يحدد على سبيل البيان، المستوى الاجمالي للنفقات ب : 8605.481 مليار دينار جزائري لسنة 2022 و 8680.344 مليار دينار جزائري لسنة 2023 ، بينما حددت موارد الميزانية التقديرية ب : 5673.34 مليار دينار جزائري لسنة 2022 و 5874.88 مليار دينار جزائري لسنة 2023.

V-3-1. العناصر التي تعتمد عليها وزارة المالية في اعداد مشروع الاطار الميزانياتي المتوسط المدى : حسب نص المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 ، فان وزير المالية هو من يكلف بتصميم وإعداد مشروع الإطار الميزانياتي المتوسط المدى كل سنة حيث يسمح هذا بتخصيص اعتمادات مالية لمختلف الدوائر الوزارية ، وهذا اعتمادا على مجموعة من العناصر خصوصا تطور التحصيل بعنوان الجباية العادية، تطور التحصيل بعنوان جباية المحروقات ذات الصلة بمتوسط سعر برميل النفط ومتوسط سعره الضريبي، سعر صرف الدينار الجزائري، استراتيجيات القطاعات الرئيسية المنتجة لقيمة مضافة، التطور العام للأسعار، تطور الناتج الداخلي الخام، تطور النفقات العمومية، إضافة إلى تطور الوضعية المالية للخزينة

V-3-2. السلطة المخولة بتحديد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى وأهدافه : بناء على المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 20-335 فإن تحديد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى يتم في اجتماع الحكومة، بناء على تقرير الوزير المكلف بالمالية، ويهدف الإطار الميزانياتي المتوسط المدى إلى تعزيز توازن الاقتصاد الكلي والانضباط الميزانياتي، تحسين تخصيص الموارد المحتملة حسب أولوية النفقات على أساس الخيارات الإستراتيجية للحكومة، تعزيز التقدير الميزانياتي، ترشيد النفقات العمومية وكذا التغطية المالية الدائمة وتقييم الاحتمالات الميزانياتية، حيث كل هذه الاهداف تصب في صالح دعم وضمان الاستدامة المالية للدولة

V-3-3. اللجنة العليا لتقييم المخاطر الميزانياتية والتحذير (تدعى باختصار اللجنة العليا) : تطبيقا لنص المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 20-335 الذي يحدد كفاءات تصميم واعداد الاطار الميزانياتي متوسط المدى ، فإنه صدر قرار عن وزارة المالية بتاريخ 8 جوان 2021 يحدد مهام هذه اللجنة العليا وتنظيمها ، حيث تختص اللجنة تبعا لنص المادة 2 من هذا القرار بكل الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الكلي والدين العمومي ، وكذا تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي ، كما تهتم أيضا بمساهمات الدولة في المؤسسات والشركات العمومية ، وفي الاخير يمكن القول ان انشاء اللجنة العليا هو دعامة اساسية لتحقيق استدامة مالية للدولة بإعتبارها العين الساهرة على مراقبة تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي ،واقترح كل ما هو مفيد لسيرورة مالية الدولة

V-3-4. اطار نفقات متوسط المدى ومخطط الالتزام بالنفقات : حيث يتم تنفيذ الإطار الميزانياتي المتوسط المدى من خلال إطار النفقات المتوسط المدى ومخطط الالتزام بالنفقات، ويجب أن يكون منسجما مع التقرير المتضمن تطور وضعية الاقتصاد الوطني وتوجيه المالية العمومية.

في الاخير يمكن القول أن هذه النصوص التنظيمية في مجملها تهدف الى تحسين الأداء وتحقيق أفضل نوعية لتقديرات الميزانية العامة للدولة ،. غير أن هذا المسار جد مرهون سيما مع أثار انتشار جائحة كورونا -كوفيد 19 - وما تتطلبه من نفقات إضافية لمجابهتها ، وكذا اتميار اسعار النفط وأثره على الجباية البترولية ، زد الى ذلك انخفاض الجباية العادية من خلال تباطئ النشاط الاقتصادي والاجتماعي داخل البلاد ، ولكن مع كل هذا سيعود نشاط الاقتصاد العالمي الى حالته الطبيعية تبعا لمبدأ الدورة الاقتصادية ، وما على الاقتصاد الجزائري الا استغلال فرصة الازدهار لتطبيق برامج الاصلاح سيما تحدي التنوع الاقتصادي لتحرير الاقتصاد الوطني من قيود سعر برميل النفط .

VI. الخلاصة :

يشكل تحليل استدامة المالية العامة قضية مركزية في تقييم مسار السياسة المالية في البلدان التي تعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الميزانية العامة وتنمية الاقتصاد وهو حال الجزائر ، إذ تعتبر الاستدامة المالية بأبعادها المختلفة من المفاهيم الحديثة التي تهتم بقياس مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتسوية نفقاتها، بالاعتماد على مواردها الذاتية، لاسيما إيراداتها الضريبية، لذلك أصبح البحث في مؤشرات من أهم مداخل قياس سلامة الوضعية المالية للاقتصاد من جهة، و متانة السياسة المالية المنتهجة من جهة ثانية، ومن خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن صياغة النتائج التالية

- من خلال دراسة مؤشر الدين العمومي في الجزائر للفترة 2000-2020، تبين أنها قد نجحت الى حد بعيد في التخلص من ديونها الخارجية بواسطة سياسة الدفع المسبق للديون عن طريق الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات، إلا أنه هشاشة وضعية المالية العمومية في الجزائر جعل هذا المؤشر يعود للارتفاع في السنوات الاخيرة مسجلا بذلك نسبة 51.40% سنة 2020 ، ولكن هذه المرة بفعل ارتفاع الديون الداخلية وليست الخارجية.

- مؤشر الفجوة الضريبية لفترة الدراسة أظهر قدرات ضعيفة للجباية العادية في تغطيتها لإجمالي نفقات ميزانية الدولة ، إذ ساهمت بنسبة تغطية وصلت الى 30.80% كنسبة متوسطة لفترة الدراسة.

- مؤشر العجز الموازي لفترة الدراسة بين ان الجزائر تسجل كل سنة عجز موازي عدا سنة 2001 وسنة 2002 ، حيث هذا العجز كان مضمونا من طرف صندوق ضبط الايرادات منذ سنة 2006 الى غاية سنة 2018 أين استنفدت موجوداته ،بآخر اقتطاع منه بمبلغ قدره 131.9 مليار دج سنة 2018 ، ومنه اصبح صندوق برصيد صفري ،ليأخذ للتمويل الغير التقليدي عن طريق بنك الجزائر حصة الاسد في تمويل العجز الموازي والذي سينتهي بنهاية سنة 2021 ، ومنه تعتبر السنوات القادمة تحدي حقيقي لتحقيق استدامة مالية للدولة دون زيادة مؤشر الدين العام الذي بلغ عند نهاية سنة 2020 نسبة 51.40 %

- استدامة مالية الدولة تأزمت أكثر بعد الصدمة النفطية لسنة 2014 ، حيث لجأت الحكومة الى سياسة التقشف وترشيد الانفاق العام ، وكانت أول ارسالية للسيد الوزير الاول موجهة الى اعضاء الحكومة والسادة الولاة تحت رقم 348 بتاريخ 2014/12/25 تتضمن تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية للبلاد ، وذلك بالسعي لتحقيق انضباط ميزاني مس كل من ميزانيتي التسيير و التجهيز على حد سواء ، هذه السياسة التقشفية وترشيد الانفاق العام للحكومة مازالت الي يومنا هذا ، وقد تعززت أكثر مع الازمة الصحية لفيروس كورونا كوفيد 19 .

- تبنى الجزائر تصميم وإعداد الاطار الميزانياتي المتوسط المدى كآلية لتحقيق استدامة مالية للدولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22-11-2020 ، من شأنه تعزيز توازن الاقتصاد الكلي والانضباط الميزانياتي، وتحسين تخصيص الموارد المحتملة حسب أولوية النفقات على أساس الخيارات الإستراتيجية للحكومة، كما أنه يسعى الى تعزيز التقدير الميزانياتي، ترشيد النفقات العمومية وكذا التغطية المالية الدائمة وتقييم الاحتمالات الميزانياتية، حيث كل هذه الاهداف تصب في صالح دعم وضمن الاستدامة المالية للدولة.

غير أنه يمكن اعطاء مجموعة من التوصيات التي تصب في هذا الموضوع كما يلي:

- ان تمويل العجز المتراكم للخزينة للفترة 2000-2020 كان مضمونا بشكل رئيسي من موارد صندوق ضبط الايرادات ،هذا الصندوق الذي استنفدت احتياطياته إلى حد كبير ، لم يعد بإمكانه أن يساهم بشكل فعال في الادخار العمومي، وعليه الحكومة مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بتنوع اقتصادها ويجاد نموذج اقتصادي جزائري جديد يضمن التمويل الدائم للاقتصاد، والتخلي عن الارتباط بسعر البرميل الذي يحدد في الاسواق العالمية لا نتحكم فيها.

- الاسراع في تطبيق عصرنه تسيير الميزانية ، سيما عصرنه قطاع الضرائب نهدف من خلالها الى زيادة حصيلة الجباية العادية، وذلك بإدخال الرقمنة والتي تأخرت لعدة سنوات ذلك من أجل إعطاء دفع لتحقيق عدالة ضريبية بين المكلفين بالضرائب

-فتح ملف الدعم الاجتماعي والذي يعبر عن مبالغ كبيرة في قسم التسيير لميزانية الدولة ، و ايجاد آلية لتوجيهه لمستحقيه

-تحسين أدوات التنبؤ لجميع إيرادات ميزانية الدولة ، مع مراعاة الآثار المترتبة على التغييرات المحتملة في السياسة الضريبية ، سواء في مجال الجباية العادية أو الجباية البترولية.

- عصرنه المحاسبة العمومية من خلال تطبيق مشروع المخطط الوطني لمحاسبة الدولة الذي مازال حبيس الادراج الى وقت غير معلوم ، مما يساعد في اعطاء وضعيات محاسبية تعكس ذمة مالية الدولة ، ومنه الاستشراف لاستدامة مالية مستقبلية للدولة .

المراجع:

- داود أسعد الله ، (2013) ، الازمات النفطية والسياسة المالية في الجزائر ، دار هومة ، الجزائر .
- محمود سليمان ، عمر محمد ، (2014)، " ادارة الدين العام ، الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية الى مفهوم الاستدامة الاقتصادية" ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

- حسين خالد، حسام الريفي، (2014) "العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (1996-2013)، رسالة ماجستير كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة.
- حياة بن سماعين/ زايد حسيبة (2016)، أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، الجزائر، العدد 5، جوان 2016 صفحة 211 الى صفحة 228 متاح على الرابط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/14668>.
- د. رابح أوكيل، أ. عصماني مختار، (2018)، مقال تحت عنوان "مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016"، مجلة معارف قسم العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، العدد 25 ديسمبر، من الصفحة 396 الى الصفحة 421، متاح على الرابط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/99228>.
- هجيرة مكاوي، د. بوبكر محمد، (2020)، مقال تحت عنوان "دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة 2010-2018" مجلة المالية والاسواق المجلد 07، العدد 01/2020، جامعة مستغانم. صفحة 252 الى 266، متاح على الرابط <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/112548>.
- تقرير التقييمي لمشروع قانون المالية لسنة 2012، لسنة 2014، وزارة المالية.
- مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 وتقديرات 2021-2022، وزارة المالية.
- التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016، مجلس المحاسبة 2019، الجزائر.
- التقرير السنوي 2015 للتطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر نوفمبر 2016.
- تقرير منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، نوفمبر 2020.
- مركز العربي للابحاث والدراسات، (2020)، كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي، قطر، مقال متاح على الرابط <https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS>. أطلع بتاريخ 2020/12/11.
- Rapport de Présentation du Projet de la loi de Finances pour 2001.
- Rapport de Présentation du Projet de la loi de Finances pour 2021.
- Blanchard,oliver Jean (1995) : suggestions for a new set of fiscal indications "Economic and statistics" OECD , wp .no . 7 .
- AmencNoël.2008, Les cours du pétrole et les spéculateurs, EDHEC , Nice .
- Favennec.Jean-Pierre,2009. Exploration et Gestion de la raffinerie Éditions Technip, Paris.
- javier et will, 2020, sur le site : <https://bit.ly/2yQyPmx> consulté le 11/12/2020 .
- sharafedine et Shadia, 2020, sur le site : <https://reut.rs/3aMNLPW> .consulté le 13/12/2020.
- <https://www.algerie-eco.com/2021/04/05/bm-la-dette-publique-de-lalgerie> . consulté le 02/10/2021
- <https://www.alaraby.co.uk/economy> consulté le 09/10/2021